

## تحرير فلسطين يبدأ بتحرير الإنسان الفلسطيني

فاروق يوسف  
كاتب عراقي

أوقف الرئيس الفلسطيني محمود عباس العمل بالاتفاقيات مع إسرائيل والولايات المتحدة. خطوة لا معنى لها في ظل عمليات الضم التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي والتي تحظى بمباركة أميركية. ولكن ذلك القرار هو أقصى ما يمكن أن يفعله أيومازن إذا لم يقرر حل السلطة الفلسطينية الذي يمكن أن يكون بداية جديدة لحوار من نوع مختلف مع إسرائيل ومع العالم في الوقت نفسه. إن يكون البديل بالتأكيد قيام دولة فلسطين. تلك فرصة فوتتها القيادة الفلسطينية منذ سنوات.

يحتاج الموقف الحالي إلى اتفاقات جديدة تجيب على سؤالين. هل الأراضي الفلسطينية محتلة أم لا؟ ما نوع السلطة المستقلة التي حصل عليها الفلسطينيون؟

لن نقدر إسرائيل باحتلال الأراضي الفلسطينية. وهو ما لن يسمح لها بضم أراض فلسطينية إليها. ذلك ما يقود إلى الاعتراف بأن سلطة الفلسطينيين ليست إدارة محلية، بل هي دولة مستقلة. أبهذه البساطة يحصل الفلسطينيون على دولتهم المستقلة؛ لو كان الأمر كذلك لعلموا الفلسطينيون منذ سنوات.

مشكلة الفلسطينيين تكمن في عجزهم عن فك ارتباط القرار السياسي عن العامل الاقتصادي. وهو في حالتهم يعني استمرار خضوعهم للإملاءات الإسرائيلية.

ليس سمحوا لأبي مازن أن يمارس نوعا من المراهقة الثورية في مقابل ما يتوقع حدوثه من انهيارات اقتصادية لا يمكن تفادي وقوعها.

لم يعمل الفلسطينيون طوال سنوات السلطة على تدعيم جبهتهم الاقتصادية. ذلك كان خطأهم القاتل. لذلك فإن إسرائيل لا تزال ممسكة بالعصب الأساس لحياتهم. وهي على استعداد لقطعها في أية لحظة من غير أن يؤثر عليها ذلك في شيء.

مشكلة الفلسطينيين إذاً اقتصادية. لذلك لن تكترث الولايات المتحدة بالقرار الثوري الذي أعلنه رئيس السلطة بأيقاف العمل بالاتفاقيات معها. بالنسبة لها فإن ذلك القرار يعفيها من

مسؤوليات كثيرة. لا أعتقد أن محمود عباس سيجد مخرجا بديلا. الرهان الحقيقي على من يخلف عباس في الحكم، فالرجل إضافة إلى كبر عمره كان رهينة صفقات ناقصة.

فالتبعية الاقتصادية لإسرائيل هي من نتائج اتفاق أوسلو وإن كانت قد نزلت من خلال اتفاقية باريس 1994. ويمكن التركيز هنا على تشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية داخل إسرائيل مقابل فتح السوق الفلسطينية للبضائع الإسرائيلية. إضافة إلى أن الاقتصاد الفلسطيني كله مرتبط بالعملة الإسرائيلية.

وما يؤكد التقاعس الفلسطيني أن تلك الاتفاقية لم تجر إعادة النظر فيها بالرغم من أن مدة نفاذها قد حددت بخمس سنوات.

في ظل تلك المعطيات فإن الفلسطينيين سيكفون دائما هم الطرف الخاسر إذا لم تتغير الاستراتيجية السياسية بعيدا عن القرارات (الثورية) التي لا تنطوي الحماسة لها على تفكير يوضع الواقع المباشر في حساباته.

يحتاج الفلسطينيون إلى العلاقة المباشرة بإسرائيل. ذلك شرط حياة سياسي. غير أن تلك العلاقة ينبغي أن تضمن لهم قدرا واضحا من الاستقلالية والقدرة المستقبلية على الاكتفاء الذاتي. وهو السبيل الوحيد الذي يمهّد لقيام دولة فلسطينية كاملة المقومات.

أما أن يستمر الاقتصاد الفلسطيني في تعكزه على إسرائيل فما ذلك إلا نوع من صياغة الواقع بطريقة يكون فيها الاحتلال حلا لا غنى عنه وهو ما يسمح لإسرائيل بالاستمرار في سياسة الضم.

الفلسطينيون في حاجة إلى استراتيجية اقتصادية تتخطى اتفاق باريس. وهم في ذلك يحتاجون إلى إقناع الولايات المتحدة قبل إسرائيل بأن الاستثمارات العربية ضرورية لإنهاء حالة العجز التي تقيدهم بتبعية صار معها التفكير بقيام دولة فلسطينية مجرد وهم.

استمرار الوضع على ما هو عليه يريح إسرائيل، لذلك فإنها تنظر باستخفاف إلى أي قرار ثوري فلسطيني. تلك قرارات لا تتخطى الورق أما الإنسان فإنه في حاجة إلى العمل، مصدر رزقه وهو ما يجده إسرائيل. تحرير الإنسان أولا، وهو ما لا يتم إلا عن طريق تحرير الاقتصاد من التبعية.

## خطايا الغنوشي المهمة

يمينة حمدي  
صحافية تونسية  
مقيمة في لندن

ما الذي يجعل راشد الغنوشي يتمسك بالسلطة إلى حد أنه مستعد إلى خرق جميع القواعد الدستورية في سبيل تحقيق مصالحه ورغباته، وتحدي إرادة شعبه بأكمله للحفاظ على نفوذه؟ تبدو الإجابة سهلة، إذ يمكنه من موقعه كزعيم لحركة النهضة ورئيس للبرلمان التونسي كسب المزيد من النفوذ.

بيد أن الواقع يشير إلى أن ثمة أشياء أخرى أكثر تعقيدا يخشاها الغنوشي من مجرد خسارة موقعه، ولديه أسباب وجيهة في هذه اللعبة السياسية، أو شيء يتعلق بالنفوذ الذي يمنحه له الدين والسلطة معا. لكن

رجل الدين الذي ترك جلابيه الإخواني وارتدى ربطة عنق سياسي وجد نفسه في مازق يتمثل بالضغوط والابتهاجات التي طاله بوصفه رئيسا للبرلمان مثل أي سياسي يتعرض للنقد. وانتهت سنوات الأسترخاء التي عاشها متواريا خلف من يمثل حزبه، سواء في الحكومة أو داخل البرلمان.

عندما قرر الغنوشي العودة إلى تونس في عام 2011 بعد الثورة التي أطاحت بالرئيس الراحل زين العابدين بن علي قال حينها إنه "لن يعود مزهوا بنشوة الانتصار ويطلب بمنصب في الحكومة بل سيعود كمواطن عادي". حسب ما جاء حينها على لسان الناطق الرسمي باسمه.

وأعرب أيضا عن استعداده لتسليم قيادة الحركة لجيل الشباب في أعقاب الاضطرابات التي شهدتها تونس والتي أطاحت بحكم بن علي.

لكن لا هذا ولا ذاك حصل، ومن الواضح أن كلام الغنوشي كما يقول التونسيون في المثل الشعبي الشهير "مدهون بالزبد"، فبمجرد أن طلع النهار ذاب وتبخر مثلما تبخرت الكثير من الوعود التي أعلن عنها الغنوشي شخصيا، وهي القطع النهائي مع منظومة الاستبداد والفساد وتوفير الشغل والعيش الكريم للمواطن التونسي.

لقد أغلق رئيس البرلمان التونسي وزعيم النهضة عينيه على الأخطاء الكثيرة التي ارتكبها منذ أن عاد للبلاد، بعد أن قضى عشرين عاما في المغرب اللندني، بل تمادى في ارتكاب المزيد

منها، متناسيا بالطريقة التي تناسبه أن حركته تولت الحكم في فترة تعتبر حارقة من تاريخ تونس، ولم تف حكومة الترويكا التي قادتها النهضة بوعودها الانتخابية، بل حاولت المناورة لإبراز الوجه المدني والديمقراطي للحركة، بيد أن ذلك كشف عن حالة الانقسام التي اتسمت بها الحركة، فهي تؤمن بالنسبة الخلق في الوقت نفسه، فعلى سبيل المثال تدعو لإرساء الديمقراطية ولكنها لا تؤمن بفصل الدين عن السياسة.

قائمة أخطاء الغنوشي تطول لتجمل من كل الزرائع التي يسوقها للتغطية على الفشل الذريع لسياسته المتخترسة والتقليل من آثارها غير مجدية، فهو يكشف كل يوم بما لا يدع مجالا للشك أن غطرسته أكثر اكتمالا من غطرسة القادة المستبدين، إنه على اعتقاد راسخ أنه يستطيع أن يمتلك تونس كضيعة خاصة به. وهذا ما يفسر لنا اتصالاته المستمرة بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان بطريقة تفكر إلى الدبلوماسية الحكيمة وتتجاوز الترابية الحكومية والاتفاق على قضايا ليست من صلاحياته، وإنما من مهام رئيس الدولة قيس سعيد ورئيس الحكومة إلياس الفخفاخ.

تقول مجموعة أبحاث إن منح السلطة إلى أنماط الشخصيات المتخترسة، حتى ولو بشكل تعسفي لفترة قصيرة، يؤدي إلى تغيير سلوكهم، إذ يبدأون في التصرف بطرق يستفيدون منها، ويفقدون تعاطفهم مع الآخرين، فضلا عن الاعتقاد بانهم على حق في

السلطة إلى أنماط الشخصيات المتخترسة، حتى ولو بشكل تعسفي لفترة قصيرة، يؤدي إلى تغيير سلوكهم، إذ يبدأون في التصرف بطرق يستفيدون منها، ويفقدون تعاطفهم مع الآخرين، فضلا عن الاعتقاد بانهم على حق في

في الاتجاه المعاكس، أي أكثر سوءا مما كانت عليه قبل حكم الرئيس الراحل بن علي، مع ذلك يبدو الغنوشي وانقا من نفسه أكثر مما ينبغي، رغم أنه ارتكب أخطاء شنيعة كانت لها مخلفات خطيرة على الوضع في البلاد التونسية، مما زاد في تعميق معاناة التونسيين على جميع الأصعدة.

قائمة أخطاء الغنوشي تطول لتجمل من كل الزرائع التي يسوقها للتغطية على الفشل الذريع لسياسته المتخترسة والتقليل من آثارها غير مجدية، فهو يكشف كل يوم بما لا يدع مجالا للشك أن غطرسته أكثر اكتمالا من غطرسة القادة المستبدين، إنه على اعتقاد راسخ أنه يستطيع أن يمتلك تونس كضيعة خاصة به. وهذا ما يفسر لنا اتصالاته المستمرة بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان بطريقة تفكر إلى الدبلوماسية الحكيمة وتتجاوز الترابية الحكومية والاتفاق على قضايا ليست من صلاحياته، وإنما من مهام رئيس الدولة قيس سعيد ورئيس الحكومة إلياس الفخفاخ.

تقول مجموعة أبحاث إن منح السلطة إلى أنماط الشخصيات المتخترسة، حتى ولو بشكل تعسفي لفترة قصيرة، يؤدي إلى تغيير سلوكهم، إذ يبدأون في التصرف بطرق يستفيدون منها، ويفقدون تعاطفهم مع الآخرين، فضلا عن الاعتقاد بانهم على حق في

السلطة إلى أنماط الشخصيات المتخترسة، حتى ولو بشكل تعسفي لفترة قصيرة، يؤدي إلى تغيير سلوكهم، إذ يبدأون في التصرف بطرق يستفيدون منها، ويفقدون تعاطفهم مع الآخرين، فضلا عن الاعتقاد بانهم على حق في

## رجل الدين ترك جلابيه الإخواني وارتدى ربطة عنق السياسي فوجد نفسه في مازق يتمثل في الاستهداف الذي طاله بوصفه رئيسا للبرلمان مثل أي سياسي يتعرض للنقد

من يراجع ما آلت إليه الأوضاع في تونس عندما تولت حركة النهضة الحكم في تونس وأيضا قيادة الغنوشي للبرلمان، سوف يجد خطأ مستقيما وسريعا نحو التازم، وجميع الأمور الاقتصادية والاجتماعية مضت أيضا

من يراجع ما آلت إليه الأوضاع في تونس عندما تولت حركة النهضة الحكم في تونس وأيضا قيادة الغنوشي للبرلمان، سوف يجد خطأ مستقيما وسريعا نحو التازم، وجميع الأمور الاقتصادية والاجتماعية مضت أيضا

من يراجع ما آلت إليه الأوضاع في تونس عندما تولت حركة النهضة الحكم في تونس وأيضا قيادة الغنوشي للبرلمان، سوف يجد خطأ مستقيما وسريعا نحو التازم، وجميع الأمور الاقتصادية والاجتماعية مضت أيضا

من يراجع ما آلت إليه الأوضاع في تونس عندما تولت حركة النهضة الحكم في تونس وأيضا قيادة الغنوشي للبرلمان، سوف يجد خطأ مستقيما وسريعا نحو التازم، وجميع الأمور الاقتصادية والاجتماعية مضت أيضا

من يراجع ما آلت إليه الأوضاع في تونس عندما تولت حركة النهضة الحكم في تونس وأيضا قيادة الغنوشي للبرلمان، سوف يجد خطأ مستقيما وسريعا نحو التازم، وجميع الأمور الاقتصادية والاجتماعية مضت أيضا



كثير من الأحيان. ومن المنطقي إذن أن يصبح الغنوشي أكثر غطرسة، ويعتقد أنه الوحيد القادر على إصلاح أوضاع البلاد السياسية والاقتصادية، وقد يغيب عن ذهنه أن يرى من هم أفضل منه لوضع حلول مجدية لمشاكل للبلاد، وخصوصا عندما يعين أشخاصا يؤيدونه في كل شيء، ويمنع أشخاصا يعارضونه، وربما ليس لديهم أي تقدير للأخطاء السياسية التي يرتكبها. وبناء عليه، فإن المقولة التي تُنسب غالبا إلى الرئيس الأميركي الأسبق أبراهام لنكون تبدو منطقية، وهي أن "معظم الرجال تقريبا يستطيعون تحمل الشدائد، ولكن إذا أردت اختبار معدن رجل، فامنحه السلطة".

لكن الوقت لم يفت بعد لتغيير محور الغطرسة في البلاد التونسية ومصدر القرارات الخاطئة، ونمط القيادة الذي يقصي وينتهك الآخرين.

## العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن  
1977 أسسها  
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة  
رئيس التحرير المسؤول  
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام  
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير  
مختار الدبابي  
كرم نعمة  
حذام خريف  
منى المحروقي

مدير النشر  
علي قاسم

المدير الفني  
سعيدة العيقوبي

تصدر عن  
Al-Arab Publishing House  
المكتب الرئيسي (لندن)  
The Quadrant  
177 - 179 Hammersmith Road  
London, W6 8BS, UK  
Tel: (+44) 20 7602 3999  
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان  
Advertising Department  
Tel: +44 20 8742 9262  
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk  
editor@alarab.co.uk

## ماذا بعد تحلل القيادة الفلسطينية من ارتباطات أوسلو؟

ماجد كيالي  
كاتب سياسي فلسطيني

لا أحد يعرف ما الخطوة التالية التي ستقوم بها القيادة الفلسطينية (وهي قيادة المنظمة والسلطة و"فتح")، بعد قرارها في 19 مايو التحلل من اتفاقات أوسلو، السياسية والأمنية والاقتصادية والإدارية، التي تم عقدها والسير بها منذ 27 عاما. كما ولا أحد يعرف إذا كانت تلك القيادة تستطيع شيئا، فعلا غير البيانات والتصريحات، في مواجهة التبعات الناجمة عن ذلك في علاقاتها مع إسرائيل، أو ماهي أوراق القوة التي يفترض أن تكون بين يديها، لاسيما أنها لم تبنيها ذاتها، ولا كيانها، ولا شعبها مثل تلك الخطوة.

وقد يجدر التذكير هنا بأن قرارات وقف التنسيق الأمني والاقتصادي تلك، ومراجعة الاعتراف بإسرائيل بموجب اتفاق أوسلو، تم اتخاذها في المجلس المركزي الفلسطيني، قبل خمسة أعوام، لكنها لم توضع موضع التطبيق، بل ولم تقم القيادة الفلسطينية باتخاذ أي إجراءات تحضن الوضع الفلسطيني إزاء ردود الفعل الإسرائيلية، على مثل تلك الخطوات، ولا في أي مجال من المجالات. هكذا، فعل البيان الذي أصدرته قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، مؤخرا، في الذكرى 56 لتأسيسها (28 مايو 1964 في القدس)، بقرار من مؤتمر القمة العربي في العام 1964، كان مناسبة لمعرفة خطة تلك القيادة، أو لمعرفة كيف تفكر، بخصوص اليوم التالي لذلك القرار.

بداية، نذكر البيان، في ديباجته، فقرة تفيد بأن القيادة الموجودة "هي نفسها القيادة التي اتخذت قرار النضال والمقاومة وكذلك قرار السلام"، وهو كلام

صحيح في العموم، لكن ثمة تفصيل على غاية الأهمية، تم حجب، وهو أن المنظمة عندما قامت لم تكن الضفة وغزة محتلتين، وكان هدف منظمة التحرير، حينها، هو التحرير وعودة اللاجئين وإنهاء إسرائيل، وهو أمر تجاهله البيان، الذي لم يوضح، لا هذه المرة ولا في أي مرة سابقة، من اجتماعات اللجنة التنفيذية والمجلس الوطني، هذا الغارق، أو لماذا أو كيف تمت تلك التقلعة، ويأتي ضمن ذلك، بالطبع، التساؤل عن بقاء تلك القيادة ذاتها، كل هذا الزمن، مع أن الهدف تغير كثيرا، إذا بات يقتصر على "الاستقلال لشعبنا والدولة المستقلة المنشودة بعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران/يونيو للعام 1967 وفق قرارات الشرعية الدولية".

ومعلوم أن ثمة مشكلة أخرى، كبيرة هنا، وهي أن كلمة "شعبنا"، المذكورة في البيان، تعود إلى فلسطيني الضفة والقطاع، دوننا عن فلسطيني 48 والفلسطينيين اللاجئين في بلدان اللجوء والشتات خارج أرض فلسطين التاريخية. في الدباجة، أيضا، ثمة فقرة

بفكرتين متداخلتين وملتبستين، تنص على "إعادة بناء العلاقة مع إسرائيل على أساس العلاقة بين دولتين فلسطين وإسرائيل، والاعتراف المتبادل بينهما". أي أن القيادة تعلن هنا أنها ستنتقل من كونها سلطة إلى كونها دولة، والسؤال المطروح، كيف؟ أو بماذا؟ وما الجديد الذي تمتلكه قيادة المنظمة كي تستطيع تحويل السلطة، وهي على تلك الدرجة من الضعف، وفي ظل أوضاع عربية ودولية غير مواتية، إلى دولة،

رغم معرفتها بمدى هيمنة إسرائيل على الأرض، وعلى الفلسطينيين، وعلى مواردهم، وضمن ذلك بناهم التحتية والمعايير والتجارة والعملة، الخ... ثم هل إسرائيل بعد التحول من سلطة إلى دولة،

لا جديد عند القيادة الفلسطينية، ولا جديد تحت الشمس في أفق الظروف الراهنة، لا بوجود سلطة، ولا مع تسميتها كدولة

